قـــراءة الـنـصـوص وفـلـسـفـة الـدلالـة

(٣)

لعلّنا نتفق مع تشومسكي على أن التجربة والمران لا نستطيع بهما وحدهما تفسير المعرفة الإنسانية بكل تجلياتها، ولا نستطيع أيضا أن نركن إليها في تفسير اللغة نشأة ونمواً، إذ تروغ اللغة والمعرفة على أن تكون التجربة والخبرة الملهم الأوحد لجوانبها الإبداعية. بل حتى لما يبدو تراكميا منها. لكن السؤال الكبير يبقى ماثلاً، فما هو إذن الدور الذي تلعبه التجربة والتعليم في المعرفة عامة وفي معرفة اللغة خاصة. وإذا استطعنا تجاوز عقدة أصل اللغة ومصدر كينونتها بالملاذ إلى الملكات التكوينية فهل يمكن تفسير عقدة الدلالات اللغوية بالاتكاء على الفطرة والملكة الطبيعية، دون أن تلعب التجربة والمواصفات دوراً أساسياً في هذا الإطار؟

آية الله السيد عمار أبو رغيف

٦

سنتناول بالتفصيل هذه الإشكالية وما يلابسها من أسئلة في محلّه المناسب خلال فصول وفقرات هذه الدراسة. وسنقتصر هنا على إلقاء الضوء على بعض الملاحظات منها ما يرتبط بالأسئلة المتقدمة وجميعها ترتبط بفقرة البحث، التي نشارف على الانتهاء منها، حيث نتناول الإجابة على الاستفهام: من هو الواضع؟

الملاحظة (١):

أتينا على الربط بين نظرية النائيني في تحديد واضع اللغة وبين نظرية تشومسكي ورعيل من اللسانيين المعاصرين، الذين يمثلون ما يعرف بالمدرسة الطبيعية. واعتقد أن هذا الربط ليس إقحاماً وليّاً لأعناق مذاهب الفكر، لنعانق بين هذه المذاهب المتنافرة منهجيا والتي تتعارض سياقاتها المعرفية والتاريخية، لوضوح إن اختلاف المناهج لا يحول دون المقارنة بين اتجاهات الدارسين، بل لعل المقارنة بين النظريات المتشابهة في الفروض والمختلفة منهجيا سيعود على متابعي مناهج العلوم وفلسفاتها – خصوصا فلسفات التأويل المعرفية – بما هو مثمر في تطوير الفروض والخروج من أزمة المصادرات المعوقة التي خلقها اقنوم (الحداثة) أو قل أقانيمها المقدسة.

نحن أبناء هذا الزمن التاريخي بما ترك لنا من بنية إحيائية وتجارب ورؤى، نحن أبناء الراهن الذي نعاصره، ونتوخى أن نواكبه إلى الأمام، لكن هذا الوعي لا يحول دون إن نتيقظ ونعي أوهام (الحداثة) المقدسة. إن كارثة أوهام (الحداثة) ووثنها الأكبر تقديسها لأقنوم ○التكاملية التطورية□ في فهم حركة التاريخ الإنساني بمنجزاته الثقافية والمدنية. واهمٌ من يتصور إمكانية أن يكون (الجدل) التكاملي قانون التاريخ الإنساني.

قد نجد وجها ومندوحة لأطروحة جدل الطبيعة وديالكتيك الوجود، ولكن لا مندوحة أمام رؤية التاريخ الإنساني على أساس التطور الديالكتيكي سواء لدنا بميتافيزيقيا المطلق أم استوثقنا بالقاعدة المادية لتفسير الوجود والمعرفة. ذلك أن وقائع التاريخ الإنساني تكذب هذه الرؤية، وتبطل هذه الفرضية باستمرار.

إن النزعة التطورية التي استحكمت سدى ولحمة مع النظرية المادية للوجود والمذهب التجريبي في المعرفة تفضي في نهاية المآل إلى حتمية تأريخية، لا يتبناها المذهب الماركسي (وهو أحد تجليات الحداثة حتما) فحسب، بل هي سمة (الحداثة) ومنزل النظرة المتعالية لحضارة الغرب الحديث، حيث غاية الإنجاز الذي تحققه الإنسانية، في ضوء النزعة التكاملية التطورية، التي أرسى قواعدها (فرانسيس بيكون) وقامت على هديها مدارس علم الاجتماع الحديث.

إن إيقاف حركة التاريخ الإنساني في محطة الليبرالية الاقتصادية والسياسية عند (فوكوياما)، تجل لنزعة التكامل التاريخي والنظرة المتعالية لأنجاز الحضارة المعاصرة. ومن ثم فهي نتاج النظرة الآلية لحياة الكائن الإنساني مهما استبدلنا الصيغ، وحاولنا المروغ على الحتمية بإنكار مبدأ السببية مرة وإنكار دور العوامل الوراثية مرة أخرى، أو لذنا بالنزعة الفردية ورفع لواء البرجماتية وإنكرنا النظم الشمولية واستبدلناها بالليبرالية الشاملة. إن استعجال قيامة الحياة الإنسانية ليس خيالا ولا خيالا خصبا، إنما هو وهم معطل ومعيق.

أن تكون بروليتاريا السلطة المنزل النهائي الذي تحط عنده ركائب المسيرة الضاربة في أعماق التاريخ الإنساني أو تكون الليبرالية أو أي مذهب آخر، وأن تكون التجريبية هي قدر التقدم العقلي ومصير المعرفة الحتمي، أو مآلاتها من فقدان الثقة بالعقل والتهاوي في الارتياب المعرفي والشك، أو تكون البرجماتية ومذاهب المصلحة والسعادة غاية المأمول من التأمل الإنساني الأخلاقي والقدر النهائي للكائن الإنساني، كل هذا ديالكتيك القهقرى ورجوعية إلى جهمية بن صفوان وظلام مذاهب القدر والحتمية التاريخية أو الميتافيزيقية، انه أرثودوكسية لا حدود لتشددها وعقمها.

أن نعتقد أن تقدم العلم ونمو المعرفة رهن استبدال النماذج الإرشادية، وأن نماذجاً الإرشادية هي غاية ما وصل إليها العقل الإنساني، أو أن نعتقد أن نمو المعرفة وتقدم العلم مدين للتراكمات التي توالت عبر الكشوف والاختراعات، وأن نعتقد أن أسرار المعرفة التي أماط التقدم العلمي اللثام عنها هي كل ما لم يدركه السلف، وفاز الخلف بنيله واكتشافه. كل هذه الاعتقادات أو الفروض مصادرات تتطلب بجد إعادة النظر فيها. نعم، التشرنق بإنجازات الراهن عقبة كؤود أمام نمو الحياة المدنية وتقدم المعرفة وبناء التقنية الإنسانية، على غرار الانكفاء على إنجازات السلف والتغني بليالي ألف ليلة، والفخر بابن الهيثم وابن سينا وسائر أبناء الماضي الآخرين.

إن كوى المعرفة لا تحتاج في جودتها وخصوبتها الى تقنيات هندسية، بل هي انفلاق عفوي لا يتيح فخارا أو ميزة لعصور التقنيات على بعضها.

الملاحظة (٢):

هناك استقطاب نظري في تفسير نشأة اللغة( )، يناظر الاستقطاب العتيد في الفلسفة بين المثل الأفلاطونية والمقولات القبلية وبين الخبرة الحسية والتجربة والممارسة. أعني الاستقطاب الحديث بين النزعة الطبيعية المعاصرة بحديها الأقصى والأدنى، وبين الاتجاهات الوضعية التي تستمد مبرراتها من عدة حجج وترتضع روافد متباينة. وبين هذين القطبين وقف كثير من الباحثين في محاولات تبدو في الأعم الأغلب مساع توفيقية، أكثر منها ومضات إبداعية.

إن هذا الاستقطاب في مجمل فروضه سواء تلك التي تقف عند محوري الاستقطاب أم تلك التي تراوح في ساحة التوفيق بين القطبين ليس جديداً على ساحة النقاش العلمي، بل تجده في عمق جدل اليونان وفي مداولات فلاسفة المسلمين وفي تراث اللغة العربية بحقوله المختلفة فاتجاهات التوقيف والطبع والمواضعة تداولها الدرس اللغوي والأصولي... إنه الاستقطاب المعرفي المزمن الذي لا يقتصر على اللغة، بل تمتد آثاره على مختلف حقول المعرفة الإنسانية من نفس واجتماع وتاريخ وتربية، بل حتى العلوم التجريبية، وتلعب الخيارات في إطار هذا الاستقطاب دوراً كبيراً في تشكيل الرؤى في فلسفة العلوم، إنه الجدل القبلي والبعدي وتدافع الفطري والمكتسب.

ومن ثم يضحى مشروعاً ومسوّغاً أن نقرأ النائيني في أضواء تطورات هذا الجدل الإنساني المستمر، وأعتقد أنه سيستمر طويلاً لأنه يبحث في عمق سر من أسرار الوجود وفي كنه الإبداع التكويني، بل في كنه أبدع ما في هذا الإبداع من تجليات، إنها المعرفة الإنسانية! هذه المعرفة التي لا تستقيم إلا أن تكون معاصرة أي أن تفكر بلغة العصر، وتستخدم أدواته المعرفية، وتتصل بسبب وثيق مع أسئلة العصر.

لكن المعاصرة لا تعني أن نترجم رؤانا وأيدلوجيتنا من لغات أخرى، بل ترجمة الرؤى الوجودية والمعرفية خيانة للعصر وغدر بأجياله المتطلعة على حدّ غدر هذه الأجيال بسجنهم بلغات الماضي، واجترارهم لرؤى، كتبت بلغة أخرى، واستحدثها جيل غابر لا يجوز تقليده.

أعني أن اللغةَ ما لم تكن لغة النصوص الخالدة – لا يمكن أن تكون معياراً دائمياً لكشف حقائق الوجود، وتحديد معالم الكشف ومنطق الاستنتاج. فنحن لا نستطيع اليوم مثلاً أن نفكر بلغة متكلمي القرون الخوالي أو حتى حكماء الدورة الأخيرة من فلاسفة المسلمين، فالوجود من وجهة نظر ابن سينا والقاضي عبد الجبار وملا صدرا ليس وجودنا، وماهيته ليست ماهيتنا، بل لا بد من فكر جديد ولغة جديدة تستجيب لمتطلبات ما نحن فيه من أسئلة، وما يطرحه الراهن من إشكاليات، هذا الراهن الذي لا نستطيع إنصافه بأن يحل فينا "عمانوئيل كنت" أو "برتراند راسل" أو "هيدجر" و"جادامر"، أو نركب رؤانا في ضوء لغة أخرى، ومن ثم فكر آخر، بل الإنصاف والأمانة والوفاء للمعرفة وللحقيقة أن ننتج رؤانا ونكوّن عالمنا المعرفي بلغتنا.

نعم، بلغتنا لأن اللغة ليست أداة محضة، على غرار أداتية المحراث والقلم وأجهزة التصوير وتسجيلات الصوت، وليست كياناً وجودياً مفارقاً لكينونة الآدمي وصيرورة الإنسان إنساناً، والمعرفة معرفة.

لن نفتح الباب للظلام

فريدة النقاش

قدمت الشابة «لمياء خالد قريطم» وهي قائدة نسائية في جماعة الإخوان المسلمين استقالتها من الجماعة بعد عضوية استمرت لثلاثة وعشرين عاما، وقالت «لمياء» في حيثيات استقالتها إن الجماعة تهمش أدوار النساء، ولا تمثلهن في مؤسساتها بشكل لائق، كما أنها تسيء استغلال مبدأ «السمع والطاعة». ومن جهة أخرى حاولت إبداعية السلفي «حازم شومان» اقتحام الحفل الفني الذي أقامه طلاب أكاديمية النيل الخاصة بـ(المنصورة) بمناسبة تخريج الدفعة الثالثة بها، وكان الحفل يستضيف الفنان «هشام عباس» الذي حاول «شومان» منعه من الغناء، ولكن الأساتذة والطلاب حالوا بينه وبين ذلك ورافقوه حتى باب الخروج ليتواصل الحفل كما خطط له الطلاب، ويستمعوا إلى الغناء الذي قال «شومان» إنه حرام. وحين سيطرت حركة طالبان على أفغانستان عام ١٩٩٦ حرمت الموسيقى والفن وأغلقت الإذاعة، ومنعت النساء من العمل والتعليم وفرضت عليهن البرقع الثقيل، الذي تظهر عيونهن منه عبر شبكة معتمة، وتعرضت آلاف النساء لأشد أنواع التنكيل حين دفع بهن شظف العيش والجوع إلى السقوط في أيدي تجار البشر، وأصبحت البلاد سجنا كبيرا لنسائها وفنانيها بل ولشعبها كله. وأسوق هذه الوقائع والحكايات لعلنا جميعا ندرك قبل فوات الأوان أن المتاجرين بالدين، والذين يقدمون خدمات كبيرة للناس يحتاجها المعوزون والفقراء ليشتروا أرواحهم وأصواتهم، سوف يقودون البلاد سواء كانوا سلفيين أو إخواناً مسلمين إلى نفق مظلم قد يحتاج الخروج منه إلى عقود من الكفاح والتضحيات، وذلك بعد أن يكونوا قد أهدروا حصاد الثورة المجيدة التي راح في سبيلها آلاف الشهداء، والمصابين، وبنى عليها المصريون آمالا عظاما.

وستكون مكافحة الخسائر التي سيلحقها هؤلاء بمسيرة التقدم والحداثة والديمقراطية جزءا لا يتجزأ من الثورة المستمرة..

تلك الثورة التي بدأت لتتواصل لا لتتوقف.

وإذا كان السلفيون والإخوان المسلمون وكل التيارات السياسية المحافظة التي تلف لفهم في عدائها للحريات العامة وللنساء وأصحاب الديانات بل المذاهب الأخرى، يستثمرون التخلف والجهل والأمية وكلها موروثة من نظام الفساد والاستبداد الذي أهدر حياة البشر وقيمتهم وقيمهم، فإن القوى الديمقراطية بكل توجهاتها من يسارية وليبرالية مطالَبة بأن تضع نصب عينيها البرنامج السياسي الاقتصادي الذي ينتشل الملايين من الفقر والأمية والمرض واليأس، باعتباره الطريق الوحيد لتحريرهم من براثن الأفكار المتقنعة بالدين، ومن قبضة القوى التي تتاجر ببؤسهم وتستثمر فضلات الثقافة الهابطة مخلوطة بالشعوذة واستلاب إرادة الإنسان وتهشيم الروح النقدية فيه.

يقودنا التحليل الصحيح والمتأني للخطاب الديني – سلفيا كان أو إخوانياً – إلى اكتشاف مجموعة من الحقائق ووضعها أمام الجمهور الواسع بعد تحريرها من القشور الدعائية والمزيفة التي يلفونها فيها، فهم حين يدعون أنهم مع مبدأ المواطنة أي المساواة بين البشر جميعا من مسلمين ومسيحيين ونساء ورجال وأغنياء وفقراء يشنون حربا ويضعون عليها أقنعة وشعارات «ثورية» ضد وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور التي تدعو إلى أن يكون مبدأ المواطنة ملزما كأساس للجمعية التأسيسية التي ستكتب الدستور، وفي ممارساتهم العملية خاضوا معا – أي الإخوان والسلفيون – معركة «دينية» ضد المسيحيين المصريين حين بنوا دعايتهم في استفتاء مارس الماضي لمساندة التعديلات الدستورية على أن الذين سيصوتون بـ «لا» يفتحون الباب للصليب في إشارة للمسيحيين المصريين الذين سيحكمون مصر. وتلاعبوا بصورة فجة ومبتذلة بالمشاعر الدينية البسيطة مستفيدين من البؤس والفقر المنتشرين في الريف والأحياء العشوائية حول المدن. وسوف يدور الصراع في هذه المرحلة مجددا حول مشروعين كبيرين، فإما أن تبني مصر بعد نجاح الثورة في إزاحة رأس النظام دولة مدنية ديمقراطية حديثة لكل مواطنيها، أو أن يقودنا هذا الزحف الظلاميّ إلى الدولة الدينية التي حصدت الإنسانية من تجاربها المريرة حصادا أكثر مرارة في أفغانستان في ظل طالبان وفي السودان حيث قَسم ادعاء تطبيق الشريعة البلد إلي بلدين، وفي إيران حيث يتقنع المشروع الإمبراطوري لدولة ولاية الفقيه بالدين ويمارس تمييزا فظاً ضد النساء وأصحاب الديانات الأخرى والمذاهب غير الشيعية. ودراسة هذه التجارب كلها واستخلاص الدروس منها هو ما سيمكننا من وقف الزحف الأسود على مستقبل البلاد حين نضع هذه القوى في مكانها وحجمها عبر النضال الديمقراطي المتواصل دفاعا عن أهداف الثورة وطموحات المصريين جميعا.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

ضبط الساعة

عام ١٩٦٤ على ما أذكر، خرجنا من المدرسة يوم الخميس حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً.. كانت مدرستنا في ريف الكوت، وتصلها السيارات خلال الطريق الترابي.. وما أن جاوزنا المدرسة بنحو مئة متر حتى التقتنا سيارة أجرة باتجاه المدرسة.. ونحن نعرف أنها تحمل (المفتش). فعدنا للمدرسة.. بعضنا وصل قبل السيارة.. كان المعلمون يهمون بالمغادرة.. وما أن شاهدوا سيارة المفتش حتى بادر أحدهم محذراً بإيعاز واضح: اضبطوا ساعاتكم على الـ ١٢.. وقد فعلوا.. وحين هبط المفتش من سيارته استفهم عن إخراج الطلاب قبل الوقت، إلا أن المدير أجاب بثقة: أستاذ إحنه نطلعهم بهذا الوقت يوم الخميس.. فلما رفض المفتش إخراج الطلاب بمثل هذا الوقت، أجاب المدير ببراءة مُدهشة: أستاذ هسه الساعة ١٢.. والتفت إلى زملائه الذين أيدوا هذا التوقيت.. وخُدِع المفتش!

وخُدعنا ببعض الذين حاولوا تغيير التوقيت، وأولئك الذين لا يراعونه.. فهذا يستعجل ظهور العلاقة الإيمانية في جبينه، فيحاول تغيير ضبط ساعة حياته، فيتدبر ظهور السيماء في جبينه بوسائل معروفة لـ(أهل المهنة)، لنقول عنه (ما شاء الله.. سيماهُم في وجوهِهم.. الله يرضى عليك.. شلون وجه نوراني).. والآخر لا يُطيق انتظار الرزق، فيذهب إليه، أو يستدعيه.. وآخرون، وهذا هو الهدف من هذه الأسطر، لا يضبطون ساعاتهم، ولا ينشغلون بما عليهم أن يفعلوا بالوقت.. من باب (الشبعان لا يدري بالجوعان)، فيضيع الوقت الثمين، وتتعثر تلك التي نأمل، وأملنا أن تكون إنجازات.. ويكون التأجيل، وتبديد الوقت ليس إلا جزءاً من مهارة عدم ضبط الساعة، مثلما كانت مدرستي العزيزة هناك، في أعماق الريف، ماهرة في ضبط الوقت، وضبط مواعيد الدرس الأول كل يوم، إلا ذلك اليوم الذي حضر فيه المفتش، فخدعناه بضبط آخر للوقت..

سيكون بناء الدولة، أي دولة، قائماً على ضوابط صارمة للاحتكام الى الوقت.. وإن تعذر ذلك، فسيحدث ما يحدث لنا.. مهندسون لا تشغلهم جداول الوقت، ومحاسبون لا يدققون في آجال استصدار التقارير والكشوفات، ومحامون ينسون المدد الحتمية التي قررها القانون، وساسة ينسون مواعيد الاجتماعات، وحراس ينامون في نوبة الحراسة، وزوجة تنسى الطبيخ لأسرتها إلا عندما يحضرون من العمل.. وأشياء أخرى لا تسمح بها مساحة هذه الخاطرة..

كاريكاتير

■ عادل صبري

برنامج للانتقال إلى الديمقراطية

حسين عبدالرازق

منذ حدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظام انتخابات مجلسي الشعب والشورى في ٢٧ سبتمبر الماضي، هناك قلق من كل الأحزاب والقوى السياسية والمتابعين للشأن العام، من انفجار العنف خلال المعركة الانتخابية بصورة غير مسبوقة بما يؤدي إلى عدم استكمال المسلسل الانتخابي، وبالتالي امتداد الفترة الانتقالية إلى أمد غير معلوم.

ولم تكن هذه المخاوف من فراغ، بل استندت إلى وقائع لا يمكن تجاهلها، فغياب الأمن وتصاعد ظاهرة العنف في مصر نتيجة الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتكرار «الحوادث المؤسفة» نتيجة ذلك، كان الملمح الأبرز في المشهد السياسي، وزاد الطين بلّة استحالة العزل السياسي لقيادات وكوادر الحزب الوطني المنحل طبقا للقوانين القائمة، وبالتالي خوض آلاف منهم انتخابات مجلس الشعب الحالية، وهي بالنسبة لهم ليست مجرد معركة انتخابية، ولكنها معركة حياة أو موت، معركة يأملون من خلال الفوز فيها سرقة ثورة ٢٥ يناير والحفاظ على مصالحهم وثرواتهم وامتيازاتهم غير المشروعة التي حصلوا عليها طوال ٣٥ عاما، وهم مستعدون لتحقيق هذا الفوز باستخدام الوسائل والسبل كافة بما في ذلك المال والسلاح الذي انتشر في مصر بصورة غير مسبوقة.

وتأتي أحداث السبت والأحد الماضيين في ميدان التحرير والعنف الأعمى الذي استخدمته الشرطة والشرطة العسكرية ضد المعتصمين وسقوط قتلى وجرحى، ليزيد من مخاوف سيادة العنف في المعركة الانتخابية التي تبدأ بعد خمسة أيام.

وقد دفع هذا الواقع المتردي بالبعض للمطالبة بتأجيل الانتخابات، مع ما يعنيه مثل هذا التأجيل من استمرار تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة الحكم في مصر، وهي دعوة خطيرة بكل المقاييس، فهي من ناحية تتعارض مع الدعوة التي رفعت في ميدان التحرير من قوى وأحزاب سياسية وائتلافات شبابية بضرورة إنهاء الفترة الانتقالية في أبريل القادم (٢٠١٢) وتسليم السلطة لحكومة منتخبة، ومن ناحية أخرى فمثل هذا القرار لا يمكن أن تنفرد باتخاذه جهة واحدة حتى ولو كانت المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

من هنا فالمخرج هو مبادرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحكومته بالدعوة إلى اجتماع يضم المجلس والحكومة والأحزاب والقوى السياسية الرئيسية وعدد من منظمات المجتمع المدني الحقوقية وائتلافات الشباب يناقش الأوضاع الحالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج المطلوب لتحقيق انتقال سلمي من النظام الاستبدادي القائم في مصر منذ ثلاثين عاما وأكثر، والمستمر حتى الآن رغم إزاحة رئيس الجمهورية السابق وبعض معاونيه، إلى نظام ديمقراطي حقيقي يؤسس لدولة ديمقراطية مدنية حديثة، فبدون هذا البرنامج وتوافق كل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية عليه وعدم انفراد السلطة الحاكمة بتحديده، لا يمكن الخروج من المأزق الراهن. وفي إطار هذا البرنامج يتم تحديد موقع الانتخابات التشريعية، سواء اتفق على أن تتم في موعدها – مع توفير المتطلبات الضرورية لضمان سلامتها وحريتها ونزاهتها – أو أن تؤجل لموعد آخر، مع الأخذ في الاعتبار أن المرحلة الانتقالية ستنتهي أو يجب أن تنتهي قبل منتصف العام القادم ٢٠١٢.